(EISSN :2602-5434) -(ISSN:2437 -0231)

قضية مراعاة مقتضى الحال في البلاغة العربية وقيمها التداولية.

Issue : each context has an article in arabic rhetoric and its pragmatic values

د. أحمد واضح

أستاذ محاضر أ

جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة (الجزائر)

الجزائر

تاريخ الإرسال:18 /2019/03 تاريخ القَبول: 2019/05/24 تاريخ النّشر:2019/06/15

ملخّص:

لقد حملت مقولة " مراعاة مقتضى الحال " أو لكل "مقام مقال" في طياتها قدرا تداوليا لا يستهان به، ذلك أن التداولية تهتم بذلك الخيط العلائقي الذي يربط بنية النص بعناصر الموقف التواصلي الذي يطلق عليه سياق النص، بمعنى أن وجهتها الأساسية تنكب على مقاربة تلك الصلة التي تجمع بين النص والعناصر الخارجة على بنيته الداخلية Extralinguistic، والمتمثل بشكل عام في المقام أو سياق النص، أي أن مفهوم التداولية ها هنا يأتي ليغطي بطريقة منهجية منظمة المساحة التي كان يشار إليها في البلاغة العربية القديمة بعبارة مقتضى الحال وهي التي أنتجت المقولة الشهيرة في البلاغة العربية "لكل مقام مقال".

الكلمات المفتاحية: البلاغة؛ التداولية؛ المقام؛ المقال؛النص.

Abstract:

The arab rherotorical widom holds : each article has a knowledge base followed by contemporary pragmatic , the argument

is based on the relation between the text and the elements that emerge in its structure wiche are generally in the context of the text, wich we will discuss in this scientific article , we have relied on the anlytical descriptive approach.

Keywords: rhetoric, pragmatic, context, article, text.

مقدّمة :

لقد أنتجت البلاغة العربية وهي في أوج ازدهارها مجموعة من الأفكار والمقولات التي استطاعت إلى حد بعيد التحكم في العملية التواصلية، وكان من أهم تلك المقولات تلك التي أطرت شروط الكلام البليغ؛ والتي كانت توصي بأن "لكل مقام مقال". إن أيّة نظرة متفحصة إلى مدونات ومؤلفات التراث البلاغي العربي؛ تكشف لنا بعمق إلى أيّ حد بلغ الاهتمام بهذه الفكرة خاصة ضمن علم المعاني باعتباره المجال الذي يلقي عنايته ومقارباته حول ظروف وأحوال المتخاطبين، والمقام الذي يقال فيه الكلام، على أساس أنه العلم الذي "يُعرف به أحوال اللفظ العربي الذي يطابق مقتضى الحال".

وإن هذه المقولة "لكل مقام مقال" أو "لكل كلمة مع صاحبتها مقام" أو "مطابقة مقتضى الحال" هي من جوامع الكلم التي وقعوا عليها، والتي تصدقوا على مقاربة ودراسة المعنى لا في العربية الفصحى فحسب بل على كل اللغات، باعتبار أن أي محاولة للوصول إلى المعنى الدلالي الكائن وراء أي صياغة لغوية؛ لا يتأتى إلا بمراعاة الظروف التي تحف بعملية التلفظ، وعليه فإن عملية تحليل الوظائف اللغوية وفق المستويات الصرفية والصوتية والنحوية والمعجمية ليست خليقة – وحدها- للوصول إلى المعنى المراد (القصد)، بل تتطلب الوقوف والإلمام بالعنصر الاجتماعي المؤطر للعملية التواصلية برمتها، والمتمثل في المقام. وهو ما يضعنا رأسا أمام الدرس التداولي المعاصر وأهم الأفكار والمبادئ والقيم التي يتقفاها وهو يتعامل مع الظاهرة اللغوية، وارتأينا في

هذا الصدد تتبع مسار هذه المقولة البلاغية العربية عبر مرحلتين هما مرحلة النشأة والنمو والدراسات المنهجية ومرحلة الجمود، محاولين القبض على أهم الومضات والقيم التداولية التي اكتنفت هذه المقولة عند أهم منظريها من البلاغيين في هتين المرحلتين.

1- قضية مراعاة مقتضى الحال في مرحلة النشأة والنمو والدراسات المنهجية وعالمها التداولية:

لعل من أوائل البلاغيين العرب الذين تحدثوا عن فكرة المقام ابن المقفع 145هـ، وذلك حين سأل عن معنى البلاغة فقال: "البلاغة اسم جامع لمعان تجري في وجوه كثيرة. فمنها ما يكون في السكوت، ومنها ما يكون في الاستماع، ومنها ما يكون في الإشارة، ومنها ما يكون في الاحتجاج، ومنها ما يكون جوابا، ومنها ما يكون ابتداءا، ومنها ما يكون شعرا، ومنها ما يكون سجعًا وخطبًا، ومنها ما يكون رسائل. فعامة ما يكون من هذه الأبواب الوحي فيها، والإشارة إلى المعنى، والإيجاز، هو المعنى، فأما الخطب بين السِّماطين وفي إصلاح ذات البين، فالإكثار في غير خطل، والإطالة فقي غير إملال، وليكن في صدر كلامك دليل على حاجتك، كما أن خير أبيات الشعر البيت الذي إذا سمعت صدره عرفت قافيته [...]. قال فقيل له: فإن ملّ السامع الإطالة التي ذكرت أنها حق ذلك الموقف؟ قال إذا أعطيت كل مقام حقه، وقمت بالذي يجب من سياسة ذلك المقام، وأرضيت من يعرف حقوق الكلام، فلا تهتم لما فتك من رضا الحاسد والعدو"[(1)].

فمن خلال هذا النص الذي أورده الجاحظ على لسان ابن المقفع؛ نقف على عناصر أساسية في النظرية التداولية المعاصرة، إذ تمكن هذا الأخير (ابن المقفع) بفضل تصوره للبلاغة –وتوصياته- أن ينقل اللغة نقلة نوعية من

مجالها الصوري إلى المجال التداولي الاستعمالي المحكوم بحركية المقام وتغيراته، باعتبار أن هذا الأخير هو الذي ينبني عليه الفعل الكلامي[2] الذي يظهر جليا في ضبط مواضع الإيجاز ومواضع الإطناب والسكوت والاستماع... وغيرها مما يظهر من خلال الموقف الكلامي الفعلي الذي يتصل في سياق الحال والسامع.

كما نلفي فكرة المقام حاضرة عند بشر بن المعتمر (210 هـ) في صحيفته المشهورة، التي أورها الجاحظ في كتابه البيان والتبيين، حيث أشار إلى أن بشرا ألقى بها إلى مجموعة من فتيان المعتزلة حينما مر عليهم وهم بمجلس يتعلمون فيه أصول الخطابة، فدعاهم إلى ضرورة إقامة الوئام (تناسب / مطابقة) بين الكلام والمقام المتحدث فيه، حيث أكد على أن "مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة مع مواقفه الحال، وما يجب لكل مقام ومقال"[3]، فشرف المعنى لا يرتبط بكون المعنى من معاني الخاصة، كما أنه (المعنى) لا يكون وضيعا ساقطا إذا كان من معاني العامة، بل إن الهدف يتمثل في تحقيق وإحراز المنفعة (الفائدة) من الكلام، ولا يتحقق هذا الهدف إلا باستيفاء الكلام على اعتبار أساسي وهو شرط مواقفه الحال (المقام)، وإذا كانت البلاغة العربية حاملة لهذا المقوّم ذو البعد النفعي؛ فإنه لمن الممكن القول أن هذه الخاصية التي تلح على ضرورة اقتران القول البليغ "بانتفاع المستمع"[4] تتماثل إلى حد بعيد من حيث المنحى الذي تنحوه التداولية، حيث اهتمت هذه الأخيرة بضرورة جني الفائدة والمنفعة من الكلام، لدرجة أنها ترجمت في العديد من الترجمات العربية بمصطلح النفعية[5].

كما يتحدث بشر بن المعتمر في موضع آخر عن المعنى، ولكن في إطار آخر يوصي من خلاله الخطيب (المتكلم / البليغ) إلى انتقاء واستعمال كلمات وعبارات وجمل مناسبة للحالات والمستمعين (المقام)، حيث يقول: "وينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينهما وبين أقدار المستمعين، وبين

أقدار الحالات، فيجعل من كل طبقة من ذلك كلاما، ولكل حالة من ذلك مقاما، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات"[6] يتضح من خلال هذا النص أن للبلاغة ثلاث أركان، تعتبر بمثابة دعامات أساسية هي: اللفظ والمعنى ومطابقة مقتضى الحال، فبمعرفة أقدار الحالات والمستمعين؛ يتم انتقاء معاني وألفاظ تتناسب مع تلك الحالات وبالتالي منح الخطاب صبغة استراتيجية تداولية تأثيرية، باعتبار أن المطابقة هي علة التأثير وتحقيق الغاية من الأدب[7]. كما يؤدي بنا هذا الطرح إلى استحضار عنصر تداولي أساسي في الدرس التداولي اعتبره سورل Searl من بين الشروط الملائمة Felicity Condition، التي تكفل تحقيق الأفعال الأدائية الموفقة، والمتجسد في الشرط الأساسي Essential، ويتحقق حين يحاول المتكلم التأثير في السامع لينجز الفعل[8].

ومن بين البلاغيين العرب الذين تحدثوا عن فكرة المقام؛ نجد الجاحظ (ت 225هـ)، حيث "تمكن بمنهجية عقلانية ناضجة من تمثل آراء السابقين من علماء الشعر وتجريدها وصهرها ضمن نظرية متماسكة هي نظرية المقامات التي تمثل مسلكا من أبرز المسالك إلى اكتشاف خصائص نظريته الأدبية والجمالية بشكل عام"[9]، ولعل الأصول الأولى التي استوحى منها هذه الفكرة هي كلام الله المتمثل في القرآن الكريم[10]، فقد أشاد الجاحظ في غير مورد من كتابه البيان والتبيين بكلام الله باعتباره أبين الكلام حيث قال: "وأبين الكلام كلام الله هو الذي مدح التبيين وأهل التفصيل"[11] فالقرآن يبين المعنى ويفصل المجمل "وأنزل عليه قرآن عربيا، كما قال الله تعالى ﴿ **بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ**﴾[12]"[13]، إلا الإبانة حسب الجاحظ تظل مرتبطة بما يقتضيه المقام، فكلما تغير المخَاطَبينَ تغير الخطاب "ورأينا الله تبارك وتعالى إذا خاطب العرب والأعراب أخرج الكلام مخرج الإشارة والوحي والحذف، وإذا

خاطب بني إسرائيل أو حكى عنهم جعله مبسوطا وزاد في الكلام. فأصوب العمل أتباع آثار العلماء والاحتداء على مثال القدماء والأخذ بما عليه الجماعة"[14] فمعاني القرآن الكريم تدرك وتفهم من طرف العرب والأعراب لمحا لأن كلام الله نزل بلغتهم الأصلية وأساليبهم من إشارة وحذف ووحي... أما من بني إسرائيل؛ فلا يدرك معناه إلا عن طريق الشرح المبسوط. وبذا يظهر الإدراك الكبير والوعي العميق الذي انتاب فكر الجاحظ وهو يتعامل مع المقام، إذ اعتبره ليشكل دورا مركزيا قوامه تحديد شكل الخطاب (الإشارة، الوحي، الحذف، بسط الكلام...).

كما يقول في موضع آخر من كتابه الحيوان: "وأرى أن ألفظ بألفاظ المتكلمين مادمت خائض في صناعة الكلام مع خواص أهل الكلام، فإن ذلك أفهم لهم عني وأخف لمؤونتهم علي ولكل صناعة ألفاظ قد حصلت لأهلها بعد امتحان سواها فلم تلزق بصناعتهم إلا بعد أن كانت مشاكلا بينها وبين تلك الصناعة، وقبيح بالمتكلم أن يفتقر إلى ألفاظ المتكلمين في خطبة أهله وعبده وأَمَنِه أو في حديثه إذا تحدث أو خبره إذا خبر، وكذلك فإنه من الخطأ أن يجلب ألفاظ الأعراب وألفاظ والعوام وهو في صناعة الكلام داخل. ولكل مقام مقال ولكل صناعة شكل"[15] فلتحقيق الإفهام؛ يوصي الجاحظ باستثمار البليغ فكرة "لكل مقام مقال"، فإذا كان (البليغ) في إطار عملية تواصلية تجمعه مع أهل الكلام (المتكلمين)؛ فلابد من انتقاء ألفاظ خاصة بأهل الكلام، إذ إن للمتكلمين أوضاعا وألفاظا "ليست في كلام غيرهم مثل: الكيفية والكمية، والمائية، والكمون، والتولد، والجزء، والطفرة؛ وأشباه ذلك، فمتى كلم به غيرهم كان المتكلم مخطئا ومن الصواب بعيدا، ومتى خرج عنها في خطابهم كان في الصناعة مقصرا"[16]، بمعنى أن لكل صناعة ألفاظًا معينة تنتقى من معجم فكري (خاص بفكر البليغ) يتناسب وتلك الصناعة. وهكذا دواليك بالنسبة للمقامات والصناعات الأخرى؛ إذ يجب اتباع استراتيجية تداولية انتقائية

للكلمات والعبارات يتم من خلالها تحقيق المطابقة بينها وبين الظروف التي تحف بالعملية التواصلية من زمان ومكان والحالة الاجتماعية والفكرية والثقافية... والموضوع المتحدث فيه، ومن ثمة فإن مخاطبة البليغ مثلا لأهله تختلف (من حيث شكل الخطاب) عن مخاطبته للعوام والتجار والمتكلمين... ولا يتأتى للبليغ ذلك إلا إذا كان عالما عارفا بالمسائل التي تمكنه من إدراك الفوارق الدقيقة الكائنة بين المقامات والصناعات، إذ لكل مقام مقال ولكل صناعة شكل؛ على أساس أنه "لا ينبغي أن يكون اللفظ عاميا، وساقطا سوقيا، فكذاك لا ينبغي أن يكون غريبا وحشيا، إلا أن يكون المتكلم بدوّيا أعرابيا، فإن الوحشي من الكلام يفهمه الوحشي من الناس، كما يفهم السوقي بطانة السوقي"[17].

ربما كان هذا الطرح الذي انبرى تحت ريشة الجاحظ وقدامة وهما في إطار رصد بعض المفاهيم وسن بعض التوصيات الكفيلة بجعل الكلام يرتقي إلى مستوى بلاغي راقي غايته الأساسية تحقيق الإفهام، والمبني على أساس وجوب مطابقة الكلام لمقتضى الحال؛ خليق بتأسيس منفذ للتعالق والتماهي بين الدرس البلاغي العربي والدرس التداولي المعاصر، حيث يعتبر هذا الأخير أن تحقيق عملية تواصلية ناجحة مرهون بإعطاء الأهمية لوظيفة المقام الاجتماعي Contextes Sociaux، وبالتالي فإن الكفاءة اللغوية[*] Compétence linguistique وحدها تعتبر غير كافية لإقامة تواصل حقيقي[18]، وبصيغة أخرى: إن ما يسمى بمصطلح الكفاءة التداولية[*] Compétence pragmatique، والذي يتمثل في "المقدرة على استخدام اللغة في سياقاتها الفعلية التي تتجلى فيها"[19] هو مفهوم نلفيه يفرض نفسه في تخريجات البلاغيين العرب الخاصة بتصورهم للمقام، إذ يتجه هذا المفهوم التداولي ليشمل اتجاهين اثنين[20]:

1-القدرة على تحديد وتفسير ما تعنيه الجمل (خاص بالمخاطب).

2-القدرة على استعمال اللغة بطريقة تتلائم مع المقامات المختلفة.

ولعل هذا الاتجاه الأخير هو الذي يتلاقى مع توصيات البلاغيين العرب وهم في صدد تشديدهم على استعمال اللغة استعمالا يراعى فيه حركية المقام. يقول محمد محمد يونس علي في هذا المقام"... وربما دخل في هذا النوع [الاتجاه الثاني] ما عرف في تراثنا بكيفية مطابقة الكلام لمقتضى الحال"[21]، باعتبار أن كلاً من الدرس البلاغي العربي والتداولي ينظر إلى المقام بوصفه "الإطار الذي يميز خطابا عن خطاب آخر، ويضفي عليه خصوصية"[22](*).

أمام هذا الحد؛ يمكن القول إن الافتراض السابق Présupposition هو الدعامات الأساسية التي ينبني عليها النظام البلاغي العربي[23] باعتبار أن البليغ الناجح من يستطيع أن يكيف كلامه مع المقام المحيط بالعملية التواصلية، ويتحقق له هذا التكيف (التلاؤم / المطابقة) مع المقام إذا ما وفق في ربط عباراته وألفاظه بالقراء والسامعين ومراعاة حاجاتهم وتطلعاتهم ومستوياتهم في الفهم.

كما يذكر ابن سنان الخفاجي أن استعمال الكناية في الخطاب ترجع إلى أسباب مقامية، تفرض على البليغ التلميح بالكناية دون التصريح. حيث يقول: "وذلك أصل من أصول الفصاحة [يقصد الكناية في موضعها]، وشرط من شروط البلاغة، وإنما قلنا في الموضع الذي لا يحسن فيه التصريح، لأن مواضع الهزل والمجون وإيراد النوادر يليق بها ذلك، ولا تكون فيها مرضية، فإن لكل مقام مقالا ولكل غرض فنا وأسلوبا"[24] بمعنى أن مواضع كالهزل والمجون والنوادر تستدعي استعمال أفعالا كلامية غير مباشرة وذلك لأغراض أخلاقية بالدرجة الأولى، وهو نفسه ما نص عليه سورل في الدراسات التداولية المعاصرة، حيث اعتبر بعد مناقشته لعدد كبير من الأفعال الإنجازية غير

المباشرة، أن من أكبر الأسباب التي تقف وراء استعمال الأفعال الإنجازية غير المباشرة (كالكناية) هو التأدب في الحديث[25].

كما يفضي بنا هذا الطرح إلى استحضار قواعد التأدب للباحث التداولي "ليش" Geoffry Leech المبنية على أساس ضرورة مراعاة المرسل للعلاقات الودية التي تجمعه بالمرسل إليه، أو تأسيسها إذا لم تكن موجودة[26]، وتتمثل أهم قواعد التأدب عنده في قاعدتين أساسيتين هما[27]:

1-قاعدة اللباقة وتنص هذه الأخيرة على تقليل تكلفة الغير، والإكثار من ربحهم.

2-قاعدة السخاء: والمتمثلة في تقليل ربح الذات، والإكثار من خسارتها.

يقول ابن سنان الخفاجي وهو في صدد التحدث على استعمال الألفاظ المناسبة للمقام المتحدث فيه "ومن وضع الألفاظ موضعها أن لا يستعمل في الشعر المنظوم، والكلام المنثور من الرسائل والخطب ألفاظ المتكلمين والنحويين والمهندسين ومعانيهم، والألفاظ التي يختص بها بعض المهن والعلوم؛ لأن الإنسان إذا خاض في علم وتكلم في صناعة، وجب عليه أن يستعمل ألفاظ أهل ذلك العلم، وكلام تلك الصناعة..."[28]، وهذا ما يؤدي بنا رأسا إلى القول أن ابن سنان كان على دراية تامة، أن الألفاظ المتحدث بها، يجب أن تكون مطابقة للصياغة المتحدث فيها، إذ لا يجب الاعتماد على ألفاظ من مجالات وصناعات أخرى.

ولعل الحديث عن دور المقام وتأثيراته على انتقاء واختيار الاستراتيجية الخطابية التداولية، يقودنا إلى استحضار إسهامات "ابن طباطبا حين يطلب من الشاعر أن يراعي العلاقة الرابطة بين قصيدته والمقام، وذلك بجعل

قصيدته تنحو منحا استراتيجيا تداوليا يخدم موافقة الكلام للحال الجارية... ولظروف المستمع من خلال نظرة ثاقبة قوامه التوفيق بين عمل الشاعر الفني ودوره التكسبي الذي يهدف من خلاله تقديم قصيدة لنيل الجائزة وكسب رضا الملوك والحكام[29]. بمعنى أن فكرة تحقيق المطابقة (المناسبة) بين المقام والمقال –وفق هذا التصور- من الأولويات التي لا يجب التغاضي عنها.

ولعل الأمر الجوهري والهدف المحوري الذي ينتج من هذه المطابقة يكمن في تحقيق الفهم والإفهام[30] إذ تمثل هذه المطابقة للمخاطب (المتلقي/السامع) التوصل بواسطة عمليات ذهنية استدلالية يسيرة سهلة إلى المعنى المراد (المقصدية) الكامنة في صلب أي صياغة لغوية؛ فإذا ما تمكن الشاعر من إنتاج ألفاظ وعبارات ملائمة للمقام المؤطر لعملية التلفظ كان خطابه ناجحا.

لعل هذا المقتضى التصوري ذو البعد الاستراتيجي التداولي الاستعمالي يفضي بنا إلى استحضار المرتكز الذي تقوم عليه نظرية الملائمة Théorie de la pertinence في الدرس التداولي المعاصر، بحكم أنها تنطق من فكرة جوهرية (أرسى معالمها كل من "سبربر" و"ولسن") مؤداها: أن القول المناسب هو الذي يكون فيه جهد المتلقي –وهو يحاول تأويله- أقل، وتضعف درجة المناسبة كلما كبر جهد التأويل[31].

2- قضية مراعاة مقتضى الحال وأسسها التداولية في مرحلة الجمود:

إذا ألقينا جولات تفحصية لمبدأ "مقتضى الحال" في مرحلة الجمود التي مثلها السكاكي وأتباعه نجدها تحظى باهتمام كبير، لدرجة أنها أصحت من بين الأساسات التي تقوم عليها البلاغة، يقول السكاكي: "وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به، وهو

الذي نسميه مقتضى الحال"[32] كما مثلت فكرة مقتضى الحال –في هذه المرحلة- حجر الأساس وجوهر علم المعاني حيث عرفه القزويني بأنه "علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال"[33].

ومن هذا المنطلق؛ لا ضير في القول: إن فكرة مقتضى الحال -في هذه المرحلة المتأخرة في تاريخ البلاغة العربية-؛ غدت ذات طابع معياري[34]؛ إذ إن تطبيق هذه الفكرة والأخذ بها والسير وفقها وعدها من بين المقومات الاستراتيجية الهامة التي يقوم عليها الخطاب البلاغي العربي بشكل عام؛ أصبح مقياسا للقول البليغ الناجح، ويظهر ذلك بوضوح في ظل تنظيرات السكاكي الذي استفاد من مباحث النظم عند عبد القاهر الجرجاني، مضيفا إليها أخرى، معيدا صياغتها صياغة علمية جديدة تندرج ضمن بوتقة مقتضى الحال[*][35].

وفي إطار هذه الصبغة الجديدة التي صبغت مباحث النظم عند الجرجاني بفكرة المقتضى، راح السكاكي يصنف هذه المباحث "في الجملة الخبرية بحسب مكوناتها (الإسناد، المسند إليه، المسند) وانتظامها (الجملة الخبرية) مع جملة أخرى"[36]. وبالإضافة إلى هذا التصنيف؛ لم يتفاد السكاكي بالتذكير على ضرورة ربط تطبيق المقتضى بحسن الكلام. وفي هذا الصدد ينتقل إلى ذكر بعض المقتضيات بشكل يوحي بتعددها وتنوعها، حيث يقول: "فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم فحسن الكلام تجريده عن مؤكدات الحكم. وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك فحسن الكلام تحليته بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفا وقوة. وإن كان مقتضى الحال طي ذكر المسند إليه فحسن الكلام تركه، وإن كان المقتضى إثباته على وجه من الوجود المذكورة فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب، وكذا إن كان المقتضى ترك المسند فحسن الكلام وروده عاريا عن ذكره، وإن كان المقتضى إثباته مخصصا بشيء

من التخصيصات فحسن الكلام نظمه على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المقدم ذكرها، وكذا إن كان المقتضى عند انتظام الجملة مع أخرى فصلها أو وصلها والإيجاز معها أو الإطناب؛ أعني طي جمل عن البين ولا طيها، فحسن الكلام تأليفه مطابقا لذلك"[37].

ولا جرم في القول؛ إن هذه المقتضيات مختلفة تبعا لمقامات الكلام وأحواله التي تتغير وتتفاوت، فيما بينها، ولذلك نلفي السكاكي يعدد الأحوال والمقامات؛ إذ يقول: "لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة: فمقام التشكر يباين مقام الشكاية ومقام التهنئة يباين مقام التعزية ومقام المدح يباين مقام الذم ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب ومقام الجد في جميع ذلك يباين مقام الهزل وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناءا على الاستخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السؤال يغاير مقام البناء على الإنكار، جميع ذلك معلوم لكل لبيب، وكذا مقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي، ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر"[38].

كما يتبع القزويني الطرح الذي يعتبر أن المقتضيات تتنوع بتنوع المقامات، حيث يقول: "ومقتضى الحال مختلف؛ فإن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التنكير يباين مقام التعريف، ومقام الإطلاق يباين مقام التقييد، ومقام التقديم يباين مقام التأخير، ومقام الذكر يباين مقام الحذف، ومقام القصر يباين مقام خلافه، ومقام الفصل يباين مقام الوصل، ومقام الإيجاز يباين مقام الإطناب والمساواة، وكذا خطاب الذكي يباين خطاب الغبي"[39]. ويظهر أمام هذه الرؤى التي اختصت بها طروحات وتصورات بلاغيي هذه المرحلة (الجمود) حول فكرة مقتضى الحال؛ أن الأساس المنيع الذي ينبني عليه الكلام الجيد ذو الحسن والقبول، هو القول الذي تلاءم وتطابق مع الأحوال والظروف

الاجتماعية والثقافية والسياسية...الخ التي تحاصر تلكم العملية التواصلية بشكل عام.

إن هذا التصور يفضي بالباحث المتفحص إلى اكتشاف بعض التعالقات والتماثلات المفهوماتية الحالة بين مفترق طرق الدرسين البلاغي والتداولي، فإذا كانت التداولية كما يقر الباحث جورج يول تتجه نحو استثمار عناصر السياق المادي Physical Context، (كالزمان والمكان والظروف المختلفة) في عملية صناعة الكلام وتلقيه[40]؛ فإن البلاغة العربية تنظر هي الأخرى إلى هذه العناصر باعتبارها مقومات أساسية في عملية انتقاء الاستراتجية الخطابية المناسبة، بصيغة أخرى يمكن أن نعتبر أن المقام يلعب دورا جوهريا ومحوريا في اعتماد استراتيجية (تداولية) دون أخرى فكلما تغير المقام وحيثياته تغير المقتضى واستراتيجيته. والبليغ المتمكن هو من وفق في إحراز توفيق وتلاءم بين كلامه (سواء كان شعرا أو نثرا) وبين المقام الذي –كما ذكرنا أنه يفرض سلكته المباشرة على الاختيار والانتقاء الاستراتيجي المغذي للأقوال والخطابات.

الخاتمة :

لقد توج البحث ببعض النتائج المعرفية، كان أهمها :

1- لقد أنتجت البلاغة العربية وهي في أوج ازدهارها مجموعة من الأفكار والمقولات التي استطاعت إلى حد بعيد التحكم في العملية التواصلية، وكان من أهم تلك المقولات تلك التي أطرت شروط الكلام البليغ؛ والتي كانت توصي بأن "لكل مقام مقال".

2- إن هذه المقولة "لكل مقام مقال" أو "لكل كلمة مع صاحبتها مقام" أو "مطابقة مقتضى الحال" هي من جوامع الكلم التي وقعوا عليها، والتي تصدقوا على مقاربة ودراسة المعنى لا في العربية الفصحى فحسب بل على كل اللغات، باعتبار أن أي محاولة للوصول إلى المعنى الدلالي الكائن وراء أي صياغة لغوية؛ لا يتأتى إلا بمراعاة الظروف التي تحف بعملية التلفظ

3- لقد سارت هذه المقولة البلاغية عبر مسارين إثنين هما مرحلة النشأة والنمو والدراسات المنهجية، وكذا مرحلة الجمود

4- قد مثل المسار الأول مجموعة من العلماء البلاغيين أمثال : ابن المقفع، وبشر ابن المعتمر، والجاحظ، وابن سنان الخفاجي...والمتأمل في تخريجات وتصورات هؤلاء البلاغيين يلمس وبعنف أسس وقيم ومفاهيم تداولية صريحة من مثل مفهوم الكفاءة التداولية ومفهوم الإفتراض السابق ومفهوم قواعد الحوار كقاعدة اللباقة وقاعدة السخاء، وكذا مفهوم نظرية الملائمة

5- أما مرحلة الجمود فقد مثلها العديد من البلاغيين، ولكن كان أهمهم أو يعقوب السكاكي والقزويني اللذان راحا ينظران لهذه المقولة البلاغية بطريقة تتماشى وتتماهى مع ما أقرته الدراسات التداولية المعاصرة من مفاهيم وتصورات، ومن بين الومضات التداولية التي نلفيها تفرض نفسها وبقوة في المضمار المعنى بالتنظير لمقولة "مراعاة مقتضى الحال": مفهوم السياق المادي ومفهوم الإستراتيجة التداولية.

المصادروالمراجع:

- **القرآن .**
1- ابن سنان الخفاجي، سير الفصاحة، تحقيق الدكتور النبوي الواحد شعلان، دار قباء، القاهرة، 2003.
2- ابن طباطبا العلوي، عيار الشعر، تحقيق محمود زغلول سلام، منشأة المعارف، مصر، (د.ت).
3- ابن عبد ربه، العقد الفريد، تحقيق عبد المجيد الترجيني، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997، ج4.
4- أبي الحسن حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقديم وتحقيق محمد الحبيب ابن خوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة 2، 1981.
5- أحمد الوردني، قضية اللفظ والمعنى ونظرية الشعر عند العرب من الأصول إلى القرن السابع هـ/13م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 2004.
6- بدوي طبانة، البيان العربي، دار المنار، جدة ودار الرافعي، الرياض، ط7، 1988.
7- الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5 ، 1985 ج1.

8- الجاحظ، الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، المجمع العلمي العربي الإسلامي، بيروت، ط3 ، 1969، ج1.
9- الجاحظ، الرسائل الأدبية، رسالة تفضيل النطق على الصمت، دار مكتبة الهلال، لبنان، ط3، 1995.
10- جميل عبد المجيد، البلاغة والاتصال، دار غريب، القاهرة، 2000.
11- جورج يول، معرفة اللغة، ترجمة محمد فراح عبد الحافظ، دار الوفاء، الإسكندرية، د ت .
12- السكاكي، مفتاح العلوم، مطبعة صطفى الباب الحلبي وشركاؤه، مصر، ط2، 1990.
13- عبد السلام إسماعيلي علوي، التلفظ والإنجاز www.fikrwanakd.eljabiriabed.com. Consulté le 2017/08/18
14- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا ، ط 1، 2004.
15- قدامة بن جعفر، نقد النثر، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
16- الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة والمعاني والبيان والبديع، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003
17- محمد محمد يونس علي، وصف اللغة العربية دلاليا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية ، دراسة حول المعنى وضلال المعنى ، منشورات جامعة الفاتح ، ليبيا، 1993.
18- محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002.
19- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني، دار الطليعة، بيروت ، ط1، 2005.
20- ميجان الرويلي، سعد البازغي، دليل النقاد الأدبي إضاءة لأكثر من خمسين تيارا ومصطلحا نقديا معاصرا، المركز الثقافي الأدبي، لبنان، ط2، 2000
21- Patrick Charaudeau, Dominique Maingueneau, Dictionnaire d'Analyse de discours, édition du seuil, paris, 2002

الهوامش:

([1]) الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5 ، 1985 ج1، ص ص 115-116.

([2]) عبد السلام إسماعيلي علوي، التلفظ والإيجاز www.fikrwanakd.eljabiriabed.com. Consulté le 18/08/2017

([3]) الجاحظ: البيان والتبيين، ج1، ص 136.

([4]) المصدر نفسه، ج2، ص 08.

([5]) ينظر: ميجان الرويلي، سعد البازغي، دليل النقاد الأدبي إضاءة لأكثر من خمسين تيارا ومصطلحا نقديا معاصرا، المركز الثقافي الأدبي، لبنان، ط2، 2000، ص 100.

([6]) الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص 139/138.

([7]) ينظر: بدوي طبانة، البيان العربي، دار المنار، جدة ودار الرافعي، الرياض، ط7، 1988، ص 74.

([8])ينظر: محمود أحمد نحلة، ، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002،ص 48.

([9]) أحمد الوردني، قضية اللفظ والمعنى ونظرية الشعر عند العرب من الأصول إلى القرن السابع هـ/13م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 2004، ص 765.

([10]) ينظر المرجع نفسه، ص 718.

([11]) الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص 273.

([12]) سورة الشعراء، الآية 195.

([13]) الجاحظ، الرسائل الأدبية، رسالة تفضيل النطق على الصمت، دار مكتبة الهلال، لبنان، ط3، 1995، ص 305.

([14]) الجاحظ، الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، المجمع العلمي العربي الإسلامي، بيروت، ط3 ، 1969، ج1، ص 94.

([15]) المصدر نفسه، ج3، ص 368، ص 369.

([16]) قدامة بن جعفر، نقد النثر، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، ص 134.

([17]) الجاحظ البيان والتبيين، ج1، ص 144.

([*]) يعد مصطلح الكفاءة اللغوية من مصطلحات شومسكي، ويقصد بها معرفة المتحدث (المتكلم / المستمع) لقواعد لغته وقائمة وحداتها المعجمية، ووضع لهذا المصطلح مقابلا للأداء Performance، الذي يعني به الاستخدام اللغوي الفعلي ضمن مواقف ملموسة، ينظر: محمد محمد يونس علي، وصف اللغة العربية دلاليا، ص 127.

([18]) Pour communiquer, la compétence linguistique ne suffit pas, il faut aussi parler en fonction des contextes sociaux. Voire : Patrick Charaudeau, Dominique Maingueneau, Dictionnaire d'Analyse de discours, édition du seuil, paris, 2002, P 113.

([*]) يعد مفهوم الكفاءة التداولية نسقا مركبا يتألف حسب سيمون ديك من خمس ملكات (قوالب) وهي: الملكة اللغوية، والملكة المنطقية، والملكة المعرفية والملكة الإدراكية والملكة الاجتماعية؛ الملكة اللغوية هي التي تسمح للمتكلم بصناعة وتؤويل عبارات لغوية تختلف من حيث بناءها باختلاف المواقف التواصلية المختلفة، أما الملكة المنطقية فهي متعلقة بتكلم المقدرة المنطقية التي يستن إليها مستعمل اللغة في اشتقاق معارف أخرى، وبالنسبة للملكة المعرفية فهي بشكل عام مقدرة يمتلكها مستعمل اللغة الطبيعية يستطيع من خلالها اشتقاق معارف من العبارات اللغوية واختزانها واستحضارها في تأويل الأقوال، أما الملكة الإدراكية فهي تكلم المقدرة التي تؤهل المتكلم من إدراك محيطه، مما يترتب على ذلك معارف يستند

إليها في إنتاج وتأويل العبارات اللغوية. أما الملكة الاجتماعية فهي مقدرة تخول المتكلم بإنتاج تعبيرات متلائمة مع الموقف التواصلي. ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا ، ط 1، 2004، ص 57.

-من خلال هذا التصور التصنيفي للملكات المكونة للكفاءة التداولية في الدرس التداولي المعاصر، تظهر بعض التقاطعات التماثلية المعرفية المفهوماتية الحاصلة بين هذا المفهوم المتمفصل (المقولب) وتخريجات حازم القرطاجني، وهو في مقام حديثه عن القوى، حيث قسمها إلى ثلاثة أقسام، وهي القوة الحافظة والمائزة والقوة الصانعة:

القوة الحافظة: هي تكلم القوة المرتبطة بانتظام خيالات الفكر وترتيبات وتمييزها لإنتاج خطاب مناسب لسياق الخطاب.

القوة المائزة: وهي مقدرة تمكن المتكلم من التمييز بين ما يلائم الموضع والنظم والأسلوب والغرض مما لا يلائم ذلك.

القوة الصانعة: وهي المسؤولة عن ضم بعض الأجزاء من الألفاظ والمعاني والتركيبات النطقية إلى بعض. ينظر: أبي الحسن حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقديم وتحقيق محمد الحبيب ابن خوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت الطبعة 2، 1981، ص42،43.

-ويتمثل وجه التقارب والتشابه بين التخريجين هاهنا، في كون أن كلاهما يهتمان بالمسائل القاعدية التي تساهم في خلق تعبيرات تتناسب مع الحيثيات والظروف التي تحف بالعملية التواصلية، ولعله جاز القول في هذا الإطار أن هذه القوالب والقوى تتجه نحو توجه قائم على أساس صنع خطاب "لا يتسم بصحة تركيبه فحسب، وبل وبكونه ذلك الخطاب المناسب للسياق الذي يضمن به المرسل التعبير عن قصده وتحقيق هدفه" عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص 58.

([19])محمد محمد يونس، وصف اللغة العربية دلاليا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية ، دراسة حول المعنى وضلال المعنى ، منشورات جامعة الفاتح ، ليبيا، 1993.، ص 127.

([20]) ينظر: المرجع نفسه، ص 128.

([21]) المرجع نفسه، ص 128.

([22]) عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، مقاربة تداولية، ص 34.

([*]) ومن بين البلاغيين العرب الذين ساروا وفق هذا النهج الذي يعطي المقام دورا مركزيا في توجيه شكل الخطاب والتأثير في استراتيجيته نلفي ابن عبد ربه في كتابه العقد الفريد حيث يقول: "وإذا احتجت إلى مخاطبة الملوك والوزراء والعلماء والكتاب والخطباء والأدباء والشعراء وأواسط الناس وسوقتهم، فخاطب كلاّ على قدر أبهته وجلالته، وعلوه وارتفاعه وفطنته". ابن عبد ربه، العقد الفريد، تحقيق عبد المجيد الترجيني، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997، ج4، ص 262.

بمعنى أن الأساليب والتعبيرات الفنية والطرق الاستراتيجية (التداولية) التي نستشفها من خلال خطاب معين؛ تتأثر تأثرا نوعيا واضحا بأنماط المتلقين، بحكم أنهم يختلفون في عدة أمور فمنهم العالم والسوقي ومنهم الفطن والغبي... وبذا فإن للمرسل إليه دور كبير في تحديد الاستراتيجية الخطابية، "فبناء الخطاب

وتداوله مرهون، إلى حد بعيد –بمعرفة حاله، أو بافتراض ذلك الحال". عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، مقاربة تداولية، ص 47.

([23]) ينظر: المرجع نفسه، ص 48.

([24]) ابن سنان الخفاجي، سير الفصاحة، تحقيق الدكتور النبوي الواحد شعلان، دار قباء، القاهرة، 2003، ص 241.

([25]) ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 51.

([26]) ينظر الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقاربة تداولية، ص 332.

([27]) ينظر: المرجع نفسه، نفس الصفحة.

([28]) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص 245.

([29]) ينظر: ابن طباطبا العلوي، عيار الشعر، تحقيق محمود زغلول سلام، منشأة المعارف، مصر، (د.ت)، ص 34.

([30]) ينظر: جميل عبد المجيد، البلاغة والاتصال، دار غريب، القاهرة، 2000، ص22.

([31]) ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني، دار الطليعة، بيروت ، ط1، 2005. ص 40.

([32]) السكاكي، مفتاح العلوم، مطبعة صطفى الباب الحلبي وشركاؤه، مصر، ط2، 1990.ص 95.

([33]) القزويني، الإيضاح، ص 23.

([34]) جميل عبد المجيد، البلاغة والاتصال، دار غريب، القاهرة، 2000، ص 33.

([*]) لعل من أكبر الإشارات التي تدل دلالة واضحة على أن مباحث النظم عند عبد القاهر الجرجاني، قد تحولت في هذه المرحلة من مراحل البلاغة العربية إلى صياغة علمية جديدة تصب في إطار مبدأ "مقتضى الحال"؛ قول القزويني حيث قال: "وهذا –أعني تطبيق الكلام على مقتضى الحال- هو الذي يسميه عبد القاهر بالنظم". القزويني، الإيضاح، ص 20.

([35]) ينظر جميل عبد المجيد، ص 33.

([36]) المرجع نفسه، ص 33.

([37]) السكاكي، الإيضاح، ص 95.

([38]) المصدر نفسه، ص 95.

([39]) الخطيب القزويني ،الإيضاح في علوم البلاغة والمعاني والبيان والبديع، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003، ص 20.

([40]) ينظر جورج يول، معرفة اللغة، ترجمة محمد فراح عبد الحافظ، دار الوفاء، الإسكندرية، د ت ص 146.